



مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

# تحليل الأسبوع

الإصدار - 518

(06 إلى 12 يوليو، 2026)

## تقييم الاتفاق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية



تحتوي هذه النشرة على تحليلات يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان والمنطقة بشكل أسبوعي حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

**ستقرؤون في هذه النشرة:**

- 3..... تقييم الاتفاق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية
- 4..... محاور الاتفاق
- 8..... تقييم الاتفاق: أيُّ الطرفين حقق مكاسب أكبر؟
- 9..... دلالات الاتفاق وانعكاساته الاستراتيجية
- 11..... السيناريوهات المحتملة
- 11..... الخاتمة
- 13..... المصادر

## تقييم الاتفاق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية

المقدمة

شكّل الاتفاق المبرم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، في السابع عشر من يونيو/حزيران 2026، محطةً مفصلية في مسار الصراع بين البلدين،<sup>1</sup> بعد مواجهة عسكرية استمرت قرابة ثلاثة أشهر وأثارت تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية واسعة على المستويين الإقليمي والدولي. وقد جاء هذا الاتفاق في صورة إطار أولي يتألف من أربع عشرة مادة، واضعاً أسساً لوقف الأعمال العسكرية وتهيئة الظروف لاستئناف المسار التفاوضي بشأن عدد من الملفات الخلافية بين الجانبين. وجرى توقيع الاتفاق على هامش قمة مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) المنعقدة في فرنسا، وهو ما أضفى عليه بعداً سياسياً ودولياً يتجاوز كونه تفاهماً ثنائياً بين واشنطن وطهران. كما يعكس اختيار هذا الإطار حرص الطرفين، كلٌّ وفق حساباته السياسية، على منح الاتفاق قدرًا أكبر من الشرعية الدولية، وإبراز الرغبة في الانتقال من مرحلة المواجهة العسكرية إلى مرحلة إدارة الصراع عبر المسار الدبلوماسي.

ولا يمثل هذا الاتفاق تسوية نهائية للخلافات القائمة بين الطرفين، بل يشكل إطاراً مؤقتاً يهدف إلى تثبيت وقف إطلاق النار، واحتواء تداعيات الحرب، وتهيئة الأرضية اللازمة لإجراء مفاوضات أشمل بشأن القضايا الجوهرية، وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني، والبرنامج الصاروخي، والعقوبات الاقتصادية، ومستقبل الترتيبات الأمنية في المنطقة. ومن ثم، فإن أهمية الاتفاق لا تنبع من بنوده الإجرائية فحسب، وإنما من كونه يعكس تحولاً في طبيعة إدارة الأزمة بين الطرفين، ويفتح المجال أمام إعادة ترتيب أولوياتهما السياسية والأمنية في ضوء المتغيرات التي أفرزتها الحرب، وما ترتب عليها من توازنات جديدة على المستويين الإقليمي والدولي. تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسة تتمثل في تقييم الاتفاق المبرم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، وبيان مدى قدرته على التحول من اتفاق مؤقت لوقف إطلاق النار إلى إطار سياسي قابل لإرساء تسوية أكثر استدامة بين الطرفين. وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يسعى هذا التحليل إلى الإجابة عنها، من أبرزها: ما أبرز القضايا التي تناولها الاتفاق؟ وإلى أي مدى يعكس تحولاً في موازين المكاسب بين الطرفين؟ وما أبرز التحديات التي قد تعيق تنفيذ بنوده؟ وما السيناريوهات الأكثر احتمالاً لمستقبله؟ وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

ما أبرز القضايا التي تناولها الاتفاق؟ إلى أي مدى يعكس الاتفاق تحولاً في موازين المكاسب بين الطرفين؟ ما التحديات التي قد تعيق تنفيذ بنوده؟ وما السيناريوهات الأكثر احتمالاً لمستقبله؟

## محاوّر الاتفاق

يتناول الاتفاق عدداً من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية التي شكلت أساس التفاهم الأولي بين الطرفين، ويمكن عرض أبرزها على النحو الآتي:

**أولاً: وقف إطلاق النار والملف اللبناني:** يشكل وقف إطلاق النار الركيزة الأساسية التي قام عليها الاتفاق، إذ اتفق الطرفان على وقف العمليات العسكرية لمدة ستين يوماً، على أن يشمل هذا الالتزام الساحة اللبنانية أيضاً، باعتبارها إحدى الساحات الرئيسة التي تأثرت بتداعيات المواجهة.

ويلاحظ أن إصرار إيران على إدراج لبنان ضمن نطاق الاتفاق يعكس الأهمية التي توليها لهذا الملف، ولا سيما في ظل استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، وما ارتبط بها من محاولات لإنشاء منطقة عازلة في جنوب لبنان.<sup>iii</sup> ومن هذا المنطلق، سعت طهران إلى تضمين الاتفاق ترتيبات من شأنها الحد من استمرار العمليات العسكرية في لبنان، انطلاقاً من قناعتها بأن أي اتفاق لا يشمل هذا الملف سيظل معرضاً للاهتزاز في مراحل الأولى. ورغم أن إسرائيل ليست طرفاً في الاتفاق، ولا تترتب عليها التزامات قانونية مباشرة بموجبه، فإن إدراج الملف اللبناني يعكس إدراك الجانب الإيراني لحجم التأثير الذي يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة على السياسات الإسرائيلية، سواء من خلال الدعم العسكري أو النفوذ السياسي الذي تتمتع به واشنطن.

وفي هذا السياق، يبدو أن الرهان الإيراني يقوم على أن التزام الولايات المتحدة بنود الاتفاق يقتضي ممارسة ضغوط تحول دون استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، بما يهيئ بيئة أكثر ملاءمة لاستمرار المسار التفاوضي.

**ثانياً: السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية:** يؤكد الاتفاق احترام الولايات المتحدة لسيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووحدة أراضيها، مع الالتزام بعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو اتخاذ أي إجراءات من شأنها المساس باستقرارها السياسي. ويُعد هذا البند من أبرز المطالب الإيرانية خلال المفاوضات، إذ يرتبط مباشرةً بالهواجس التي تبديها طهران إزاء السياسات الأمريكية -من وجهة نظرها- إلى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية بهدف التأثير في البنية الداخلية للنظام الإيراني.

وفي هذا الإطار، ينص الاتفاق على امتناع الولايات المتحدة عن دعم أي تحركات تستهدف تغيير النظام السياسي، أو تشجيع الاضطرابات الداخلية، أو تبني سياسات من شأنها المساس بوحدة الأراضي الإيرانية أو سيادتها الوطنية. ولا يقتصر هذا البند على كونه التزاماً سياسياً متبادلاً، بل يعكس أيضاً محاولة لإرساء حد أدنى من الثقة بين الطرفين، بما يساهم في توفير بيئة أكثر ملاءمة لاستمرار العملية التفاوضية خلال المرحلة المقبلة.

**ثالثاً: الاتفاق بوصفه إطاراً انتقالياً:** تكشف قراءة بنود الاتفاق أنه لا يمثل تسوية نهائية للنزاع، وإنما يشكل إطاراً انتقالياً يهدف إلى إدارة المرحلة التي تلي وقف إطلاق النار، وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى اتفاق شامل يعالج القضايا الخلافية بين الطرفين. ولهذا الغرض، اتفق الجانبان على الشروع في مفاوضات مكثفة خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً، تُخصص لبحث الملفات الرئيسية، وفي مقدمتها البرنامج النووي، والبرنامج الصاروخي، والعقوبات الاقتصادية، مع إمكانية تمديد هذه المهلة إذا اقتضت الضرورة وبناءً على توافق الطرفين. ويمنح هذا الإطار الزمني كلاً من واشنطن وطهران فرصة لإعادة تقييم مواقفهما في ضوء تطورات المرحلة الجديدة. فبالنسبة إلى إيران، تمثل هذه الفترة فرصة لإعادة ترتيب أولوياتها التفاوضية، وصياغة موقف أكثر وضوحاً تجاه القيود المحتملة على برامجها العسكرية والنووية، فضلاً عن متابعة التطورات الإقليمية، ولا سيما ما يتعلق بالوضع في لبنان. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فتتيح هذه المرحلة احتواء تداعيات الحرب، وإعادة بناء مقاربتها التفاوضية بما يتناسب مع المستجدات السياسية والأمنية التي أفرزها الصراع. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية لهذا الاتفاق لا تكمن في كونه تسوية نهائية، بل في كونه إطاراً لإدارة مرحلة انتقالية تمهد لتفاهات أكثر شمولاً في المستقبل.

**رابعاً: إعادة فتح مضيق هرمز وحرية الملاحة:** احتلت قضية مضيق هرمز موقعاً محورياً ضمن بنود الاتفاق، بالنظر إلى أهميته الاستراتيجية بالنسبة إلى أمن الطاقة العالمي وحركة التجارة الدولية. وفي هذا السياق، اتفق الطرفان على إنهاء القيود المفروضة على الملاحة البحرية، مقابل التزام إيران بضمان حرية مرور السفن التجارية بين الخليج العربي وبحر عُمان لمدة ستين يوماً، ومن دون فرض رسوم إضافية على حركة العبور. كما نص الاتفاق على استئناف الملاحة التجارية فور دخوله حيز التنفيذ، على أن تُستكمل الإجراءات الفنية والأمنية اللازمة لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها خلال ثلاثين يوماً، بما في ذلك إزالة الألغام البحرية وتأمين الممرات الملاحية. ومن جهة أخرى، وافقت إيران على الدخول في مشاورات مع سلطنة عُمان بشأن الجوانب الفنية والإدارية المتعلقة بإدارة المضيق والخدمات البحرية المرتبطة به، وذلك بالتنسيق مع الدول المشاطئة، وفي إطار القواعد المنظمة للملاحة الدولية.

وتنبع أهمية هذا البند من المكانة التي يحتلها مضيق هرمز في الاقتصاد العالمي، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز، الأمر الذي يجعل أي اضطراب في حركة الملاحة ينعكس بصورة مباشرة على أسواق الطاقة العالمية. ومن هذا المنطلق، يُتوقع أن يسهم تنفيذ هذا البند في تعزيز استقرار أسواق النفط، والحد من تقلبات الأسعار، وهو ما بدأت بعض مؤشراتته بالظهور عقب الإعلان عن الاتفاق، حيث سجلت أسعار الوقود في عدد من الدول، ومن بينها باكستان، انخفاضاً ملحوظاً. وبذلك، يتجاوز أثر هذا البند العلاقات الثنائية بين واشنطن وطهران، ليشمل الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وهو ما يفسر الاهتمام الدولي الكبير الذي حظي به الاتفاق منذ الإعلان عنه.<sup>iv</sup>

**خامسًا: إعادة الإعمار ورفع العقوبات والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة:** تمثل الجوانب الاقتصادية أحد أهم المحاور التي تناولها الاتفاق، إذ لم تقتصر بنوده على وقف الأعمال العسكرية، وإنما امتدت لتشمل إجراءات تهدف إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية التي واجهتها إيران خلال السنوات الماضية، وتهيئة الظروف اللازمة لإعادة دمجها تدريجيًا في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، ينص الاتفاق على التزام الولايات المتحدة، بالتعاون مع عدد من شركائها، بوضع برنامج لإعادة إعمار إيران، تُقدَّر قيمته بنحو 300 مليار دولار، بهدف المساهمة في إعادة تأهيل البنية التحتية والمنشآت التي تضررت خلال الحرب. ومن منظور إيران، لا يُنظر إلى هذا الالتزام بوصفه مجرد برنامج اقتصادي، وإنما باعتباره جزءًا من التعويض عن الخسائر التي تكبدتها نتيجة العمليات العسكرية، الأمر الذي يفسر إصرارها على إدراج هذا البند ضمن الاتفاق. غير أن تنفيذ هذا الالتزام يظل مرتبطًا بالتوصل إلى الاتفاق النهائي، إذ إن الشروع في برامج إعادة الإعمار يبقى مرهونًا بحسم الملفات الخلافية الأخرى، وفي مقدمتها البرنامج النووي، والبرنامج الصاروخي، والترتيبات الأمنية المرتبطة بالعلاقات بين الطرفين. كما تشير أحكام الاتفاق إلى أن تمويل برامج إعادة الإعمار قد يتم من خلال مساهمات حكومية، واستثمارات خاصة، ومؤسسات مالية دولية، بما يسمح بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات على مراحل. وفي السياق نفسه، وافقت الولايات المتحدة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع القيود التي تحد من استثمارات الشركات الأمريكية والأوروبية في السوق الإيرانية، بما يتيح، عند استكمال الاتفاق النهائي، استئناف النشاط الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويُعد هذا البند من أكثر بنود الاتفاق أهمية من الناحية الاقتصادية، إذ لا يقتصر أثره على تشجيع الاستثمار، وإنما يسهم كذلك في إعادة بناء الثقة بالاقتصاد الإيراني، وتهيئة بيئة أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية. ومن ناحية أخرى، نص الاتفاق على رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، بما يشمل العقوبات الأولية والثانوية، إلى جانب العمل على إنهاء القيود المرتبطة بقرارات مجلس الأمن الدولي ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإلى حين استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لرفع العقوبات بصورة نهائية، تعهدت الولايات المتحدة بإصدار التراخيص والإعفاءات التي تسمح باستئناف تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية الإيرانية، فضلًا عن تسهيل الخدمات المصرفية والتأمين والنقل وسائر الأنشطة المرتبطة بقطاع الطاقة. ومن المتوقع أن ينعكس تنفيذ هذه الإجراءات بصورة مباشرة على الاقتصاد الإيراني، من خلال زيادة عائدات صادرات النفط، وتحسين قدرة البلاد على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، واستعادة جزء من النشاط الاقتصادي الذي تأثر بالعقوبات خلال السنوات الماضية. كذلك، تضمن الاتفاق التزامًا بالإفراج عن الأصول والأموال الإيرانية المجمدة، على أن تُستكمل الإجراءات التنفيذية الخاصة بذلك خلال المفاوضات اللاحقة، وفق آلية يتفق عليها الطرفان. وبموجب هذه الترتيبات، تصبح الأصول الإيرانية المجمدة، سواء بقيت في حساباتها الأصلية أو نُقلت إلى جهات أخرى، متاحة للبنك المركزي الإيراني بعد استكمال التراخيص القانونية اللازمة.

وتشير التقديرات إلى أن قيمة هذه الأصول تتراوح بين 24 مليار دولار و100 مليار دولار، وهو ما يمنح هذا البند أهمية خاصة بالنظر إلى انعكاساته المحتملة على قدرة إيران على تمويل برامج إعادة الإعمار وتحفيز الاقتصاد الوطني. وبذلك، يتضح أن المحور الاقتصادي في الاتفاق لا يقتصر على تخفيف آثار الحرب، بل يؤسس أيضاً لمرحلة جديدة من الانفتاح الاقتصادي، إذا ما أُنجز الاتفاق النهائي ونُفذت الالتزامات الواردة فيه.<sup>٧</sup>

**سادساً: البرنامج النووي الإيراني ومستقبل اليورانيوم المخصب:** يظل الملف النووي القضية الأكثر حساسية في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، وقد شكّل، على مدى العقدين الماضيين، محوراً رئيساً للخلاف بين الطرفين، الأمر الذي انعكس بوضوح في بنود الاتفاق الحالي.

وتنص المادة الثامنة على تجديد التزام إيران بعدم إنتاج أو امتلاك سلاح نووي، على أن تُناقش التفاصيل المتعلقة بمستقبل البرنامج النووي ومخزونات اليورانيوم المخصب ضمن المفاوضات الخاصة بالاتفاق النهائي. ومن الناحية العملية، لا يمثل هذا الالتزام تحولاً جديداً في الموقف الإيراني، إذ سبق لطهران أن قبلت بمبدأ عدم إنتاج السلاح النووي في إطار الاتفاق النووي المبرم عام 2015، كما وافقت آنذاك على نظام رقابي واسع تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن الخلاف بين الطرفين تصاعد لاحقاً بعد ارتفاع نسبة تخصيب اليورانيوم في إيران، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تجاوزاً للقيود التي نص عليها الاتفاق السابق، وأسهم في تعميق أزمة الثقة بين الجانبين. وفي الاتفاق الحالي، أعادت إيران تأكيد التزامها بعدم إنتاج السلاح النووي، وهو ما أثار تبايناً في المواقف داخل الأوساط السياسية الإيرانية، بين من يرى في هذا الالتزام ضرورة تفرضها الظروف الراهنة، ومن يعبّده تنازلاً غير مبرر. أما فيما يتعلق بمخزونات اليورانيوم المخصب، فقد أُرجى اتخاذ القرار النهائي بشأنها إلى المفاوضات المقبلة، وإن كانت بعض التقديرات تشير إلى وجود تفاهم أولي يقضي بخفض نسبة تخصيب الكميات الإضافية أو تحييدها داخل المواقع الحالية، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعكس هذا التوجه رغبة الطرفين في تأجيل أكثر القضايا تعقيداً إلى مرحلة لاحقة، بما يسمح بالحفاظ على زخم العملية التفاوضية، وتجنب تعثرها في مراحلها الأولى.

**سابعاً: شروط الانتقال إلى الاتفاق النهائي وآليات التنفيذ:** لم يكتف الاتفاق بتحديد المبادئ العامة التي تحكم المرحلة الانتقالية، بل وضع أيضاً إطاراً إجرائياً ينظم آلية الانتقال إلى الاتفاق النهائي. وفي هذا السياق، اتفق الطرفان على عدم البدء في المفاوضات النهائية قبل تنفيذ عدد من البنود الأساسية، وفي مقدمتها تثبيت وقف إطلاق النار، وإنهاء القيود المفروضة على الملاحة البحرية، وإعادة فتح مضيق هرمز، وإصدار الإعفاءات المتعلقة بتصدير النفط الإيراني، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة. كما نص الاتفاق على إنشاء آلية مشتركة للإشراف على تنفيذ التزاماته، ومتابعة إجراءات الانتقال إلى الاتفاق النهائي، بما يضمن معالجة أي خلافات قد تنشأ خلال مرحلة التنفيذ. وكان من المقرر أن تبدأ الجولة الأولى من المفاوضات في سويسرا بمشاركة وفدين من الولايات المتحدة وإيران، إلا أن الجانب الإيراني أرجأ مشاركته، الأمر الذي أثار تفسيرات

متعددة بشأن أسباب هذا القرار. وربطت بعض التحليلات هذا التأجيل باستمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، باعتبارها تتعارض مع روح الاتفاق ومتطلباته، في حين عزت تفسيرات أخرى الأمر إلى ارتباط الوفد الإيراني بالمشاركة في مراسم شهر محرم. غير أن توقيت وصول الوفد الإيراني إلى سويسرا، قبل انتهاء تلك المراسم، دفع عدداً من المراقبين إلى ترجيح أن يكون الملف اللبناني هو العامل الأكثر تأثيراً في قرار التأجيل، ولا سيما في ظل اتهام طهران لواشنطن بعدم ممارسة ضغوط كافية لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار في الساحة اللبنانية. وفي ضوء ما سبق، يبدو أن نجاح المرحلة الانتقالية لن يتوقف على تنفيذ البنود الفنية للاتفاق فحسب، وإنما سيظل مرتبطاً أيضاً بقدرة الطرفين على إدارة الملفات الإقليمية الأكثر تعقيداً، وفي مقدمتها الملف اللبناني، بوصفه أحد الاختبارات المبكرة لمدى جدية الالتزام بتنفيذ الاتفاق وتمهيد الطريق نحو تسوية أكثر استقراراً.

### تقييم الاتفاق: أي الطرفين حقق مكاسب أكبر؟

لا تقتصر أهمية الاتفاق على بنوده الإجرائية، وإنما تمتد إلى ما يمكن أن يكشف عنه من موازين القوى بين الطرفين، وحجم المكاسب التي حققها كل منهما في ضوء التسويات التي تضمنها.

وتشير قراءة مجمل أحكام الاتفاق إلى أن إيران تبدو، في صورتها الأولية، الطرف الذي حقق مكاسب سياسية واقتصادية أكبر مقارنة بما حصلت عليه الولايات المتحدة، إذ تمكنت من انتزاع جملة من الامتيازات التي ترتبط مباشرة بأولوياتها الاستراتيجية، مقابل تقديم التزام سبق أن وافقت عليه في اتفاقات سابقة، والمتمثل في عدم إنتاج سلاح نووي. وفي هذا السياق، يمثل إعادة فتح مضيق هرمز أحد أبرز المؤشرات على طبيعة هذه المكاسب. فبعد أن أدى التصعيد العسكري إلى فرض قيود واسعة على حركة الملاحة في المضيق، وافقت الولايات المتحدة، بموجب الاتفاق، على إنهاء تلك القيود، وهو ما أتاح استئناف حركة التجارة الدولية، وخفف من الضغوط الاقتصادية التي كانت تواجهها إيران. أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي، فإن ما تعهدت به إيران لا يمثل، من الناحية الموضوعية، التزاماً جديداً، إذ سبق أن أعلنت التزامها بعدم إنتاج السلاح النووي في إطار الاتفاق النووي لعام 2015، كما قبلت آنذاك بخضوع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ثم، يصعب اعتبار هذا البند إنجازاً تفاوضياً جديداً للولايات المتحدة، في حين حصلت إيران، في المقابل، على حزمة واسعة من المكاسب السياسية والاقتصادية، من أبرزها:

رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بصورة تدريجية.

إطلاق برامج لإعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية.

الإفراج عن الأصول والأموال الإيرانية المجمدة في الخارج.

استعادة جزء مهم من قدرتها على تصدير النفط والتعامل مع الأسواق المالية الدولية. تعزيز موقعها السياسي والإقليمي بوصفها طرفاً رئيساً في أي ترتيبات أمنية مستقبلية في المنطقة. بروز تباينات في بعض المواقف بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن عدد من ملفات الاتفاق، ولا سيما ما يتعلق بالساحة اللبنانية. ومع ذلك، لا تعني هذه المكاسب أن إيران أصبحت في موقع خالٍ من التحديات، إذ إن الاستفادة الفعلية منها ستظل مرهونة بمدى تنفيذ الاتفاق، واستمرار المسار التفاوضي حتى الوصول إلى تسوية نهائية.

وفي المقابل، يمكن القول إن المكسب الأبرز الذي حققته الولايات المتحدة يتمثل في احتواء الحرب، ومنع اتساع نطاقها، وفتح نافذة سياسية لمعالجة الملف النووي الإيراني عبر التفاوض بدلاً من المواجهة العسكرية، وهو هدف يتوافق مع أولويات الإدارة الأمريكية في المرحلة الراهنة. وبناءً على ذلك، يبدو أن الاتفاق، في صورته الحالية، منح إيران مكاسب مباشرة وملموسة، في حين انصبت مكاسب الولايات المتحدة بصورة أكبر على إدارة الأزمة وتقليل كلفتها الاستراتيجية، أكثر من تحقيق تحول جوهري في مواقف إيران تجاه الملفات الخلافية.

**فرص الاتفاق في تحقيق سلام مستدام على الرغم من أن الاتفاق أسهم في وقف العمليات العسكرية وتهيئة مناخ ملائم لاستئناف الحوار، فإن تحوله إلى اتفاق دائم لا يزال يواجه تحديات معقدة تتجاوز بنوده الإجرائية.** فمن جهة، ما تزال القضايا الأكثر حساسية، وفي مقدمتها البرنامج النووي، والبرنامج الصاروخي، والعقوبات، والعلاقة مع إسرائيل، خارج إطار التسوية النهائية، وهو ما يعني أن الأسباب الجوهرية للأزمة لم تُعالج بصورة كاملة. ومن جهة أخرى، يظل نجاح الاتفاق مرهوناً بمدى التزام الطرفين بتنفيذ تعهداتهما خلال المرحلة الانتقالية. فإذا رأت إيران أن الولايات المتحدة لم تلتزم بما تعهدت به، فإنها قد تعتبر نفسها غير ملزمة بالاستمرار في تنفيذ بقية الالتزامات، وهو ما قد يعيد الأزمة إلى نقطة البداية. ويبرز الملف اللبناني بوصفه أحد أكثر الملفات قابلية للتأثير في مستقبل الاتفاق، إذ إن استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، أو عدم انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي تسيطر عليها، قد يُنظر إليه من الجانب الإيراني باعتباره إخلالاً غير مباشر بالاتفاق، بالنظر إلى الدور الأمريكي في هذا الملف. ولذلك، فإن مستقبل الاتفاق لن يتحدد فقط من خلال العلاقات الثنائية بين واشنطن وطهران، وإنما سيتأثر أيضاً بسلوك الفاعلين الإقليميين، وبقدرة الولايات المتحدة على التوفيق بين التزاماتها تجاه الاتفاق وتحالفاتها التقليدية في المنطقة. ومن ثم، فإن الاتفاق يوفر فرصة حقيقية لخفض مستوى التوتر، لكنه لا يقدم، في صورته الحالية، ضمانات كافية لتحقيق سلام دائم، ما لم تُستكمل المفاوضات بتفاهات تعالج جذور الخلاف بين الطرفين.

### دلالات الاتفاق وانعكاساته الاستراتيجية

لا تقتصر أهمية الاتفاق على البنود التي تضمنها، وإنما تمتد إلى ما يحمله من دلالات سياسية واستراتيجية تتجاوز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، لتشمل مجمل البيئة الأمنية في منطقة الشرق

الأوسط. ويكشف الاتفاق، في صورته الحالية، عن تحول ملحوظ في أسلوب إدارة الأزمة بين الطرفين. فبعد أن كانت المواجهة العسكرية تمثل الأداة الرئيسة للتعامل مع الخلافات، أصبح المسار التفاوضي الإطار المعتمد لاحتواء التصعيد والبحث عن تسويات مرحلية تمهد لمعالجات أكثر شمولاً. كما يعكس الاتفاق إدراكاً متبادلاً لدى الطرفين بأن استمرار الحرب سيؤدي إلى كلفة سياسية واقتصادية وأمنية مرتفعة، ليس عليهما فحسب، بل على المنطقة بأسرها، ولا سيما في ظل الترابط الوثيق بين أمن الخليج، وأسواق الطاقة العالمية، وحركة التجارة الدولية. ومن زاوية أخرى، يكشف الاتفاق عن أن إدارة الصراع أصبحت، في المرحلة الراهنة، أكثر واقعية من السعي إلى حسمه بصورة نهائية. فالقضايا الجوهرية التي كانت سبباً للأزمة، وفي مقدمتها البرنامج النووي، والبرنامج الصاروخي، والعقوبات، والدور الإقليمي لإيران، لم تُحل بصورة نهائية، وإنما أُرجئ البت فيها إلى جولات تفاوضية لاحقة. ويشير ذلك إلى أن الاتفاق يمثل خطوة لإدارة الخلافات أكثر من كونه تسوية نهائية لها، وهو ما يفسر حرص الطرفين على الفصل بين القضايا التي يمكن التوافق بشأنها، وتلك التي تحتاج إلى مفاوضات أطول وأكثر تعقيداً. ومن ناحية أخرى، أبرز الاتفاق استمرار الترابط بين الملفات الإقليمية والملفات الثنائية، إذ لم يعد من الممكن فصل مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية عن التطورات الجارية في لبنان، أو عن طبيعة التوازنات الأمنية في الخليج، أو عن مستقبل البرنامج النووي الإيراني.

كما يعكس الاتفاق أن أي تسوية مستقبلية لن تقتصر آثارها على واشنطن وطهران، بل ستمتد إلى مختلف الفاعلين الإقليميين، الأمر الذي يجعل نجاح الاتفاق أو تعثره عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل البيئة الأمنية في المنطقة. ويُستفاد من ذلك أن الاتفاق، على الرغم من طابعه الثنائي، يحمل أبعاداً إقليمية ودولية واضحة، وأن نتائجه لن تتحدد فقط بمدى التزام الطرفين، وإنما كذلك بمواقف القوى الإقليمية والدولية ذات الصلة.

**التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق:** على الرغم من أن الاتفاق وفر إطاراً لوقف إطلاق النار واستئناف الحوار، فإن تنفيذ بنوده يواجه عدداً من التحديات التي قد تؤثر في فرص نجاحه واستمراره. ويأتي في مقدمة هذه التحديات استمرار أزمة انعدام الثقة بين الطرفين، وهي أزمة تراكمت على مدى عقود نتيجة تعثر الاتفاقات السابقة، وتبادل الاتهامات بعدم الالتزام بالتعهدات. ويُضاف إلى ذلك تعقيد الملفات التي أُرجئ حسمها إلى المفاوضات النهائية، ولا سيما ما يتعلق بالبرنامج النووي، ومستقبل مخزونات اليورانيوم المخصب، والبرنامج الصاروخي، وآليات رفع العقوبات، وهي قضايا ترتبط مباشرة بالمصالح الاستراتيجية للطرفين، الأمر الذي يجعل التوصل إلى تفاهات نهائية بشأنها مهمة شديدة التعقيد. كما يمثل الملف اللبناني أحد أبرز التحديات أمام الاتفاق، بالنظر إلى ارتباطه المباشر بالأمن الإقليمي، واستمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، وما قد ينجم عنها من تداعيات تؤثر في مستوى الثقة بين واشنطن وطهران. ومن التحديات الأخرى، احتمال تعرض الاتفاق لضغوط داخلية في كلا البلدين، إذ قد تواجه بعض بنوده اعتراضات من قوى سياسية ترى أن الاتفاق ينطوي على تنازلات لا تتسجم مع أولوياتها أو مع رؤيتها للمصالح الوطنية.

ولا يمكن إغفال تأثير البيئة الإقليمية والدولية، إذ إن أي تصعيد جديد في المنطقة، أو أي تغيير في مواقف القوى الدولية الفاعلة، قد ينعكس بصورة مباشرة على مسار تنفيذ الاتفاق ومستقبل المفاوضات. وبناءً على ذلك، فإن نجاح الاتفاق لن يتوقف على سلامة نصوصه فحسب، وإنما سيظل رهيناً بالإرادة السياسية للطرفين، وبقدرة كليهما على تجاوز تراكمات الماضي، وإدارة الخلافات بروح تفاوضية تحول دون العودة إلى دائرة التصعيد.

### السيناريوهات المحتملة

في ضوء طبيعة الاتفاق، وتعقيد القضايا التي يتناولها، وتعدد الأطراف المؤثرة في مسار تنفيذه، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبله.

**السيناريو الأول: نجاح الاتفاق والانتقال إلى تسوية شاملة:** يفترض هذا السيناريو التزام الطرفين بتنفيذ جميع بنود الاتفاق خلال المرحلة الانتقالية، بما يتيح استكمال المفاوضات والتوصل إلى اتفاق نهائي يعالج مختلف القضايا الخلافية. ويؤدي تحقق هذا السيناريو إلى ترسيخ وقف إطلاق النار، ورفع العقوبات، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. ومع ذلك، تبدو فرص تحقق هذا السيناريو محدودة، في ضوء حجم التعقيدات السياسية والأمنية التي ما تزال تحيط بالملفات الرئيسية.

**السيناريو الثاني: تعثر الاتفاق وعودة التصعيد:** يقوم هذا السيناريو على فشل أحد الطرفين في تنفيذ التزاماته، أو انهيار المفاوضات الخاصة بالاتفاق النهائي، بما يؤدي إلى استئناف التوتر، وربما العودة إلى المواجهة العسكرية. ورغم أن هذا الاحتمال يظل واردًا، فإن كلفته المرتفعة على الطرفين، فضلاً عن تداعياته الإقليمية والدولية، تجعل كليهما أقل رغبة في الانزلاق مجددًا إلى حرب مفتوحة.

**السيناريو الثالث: نجاح جزئي مع إدخال تعديلات على الاتفاق:** يفترض هذا السيناريو استمرار المفاوضات، مع إدخال تعديلات على بعض بنود الاتفاق بما يراعي مصالح الطرفين ويستجيب للمتغيرات التي قد تطرأ خلال المرحلة الانتقالية. ويبدو هذا السيناريو الأكثر واقعية، لأنه يجمع بين استمرار العملية التفاوضية، وإمكانية إعادة صياغة بعض الالتزامات دون انهيار الاتفاق برمته.

كما ينسجم مع طبيعة الاتفاق نفسه، الذي صُمم بوصفه إطاراً انتقالياً أكثر منه تسوية نهائية، الأمر الذي يجعل قابلية تطويره وتعديله جزءاً من فلسفته الأساسية.

### الخاتمة

يخلص هذا التحليل إلى أن الاتفاق المبرم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية لا يمثل، في صورته الراهنة، تسوية نهائية للصراع القائم بين الطرفين، وإنما يشكل إطاراً مرحلياً

يهدف إلى احتواء تداعيات المواجهة العسكرية، وتهيئة الظروف السياسية والأمنية اللازمة لاستئناف المفاوضات بشأن القضايا الخلافية الأكثر تعقيداً.

وقد أظهر تحليل بنود الاتفاق أنه تضمن مجموعة من التفاهات التي شملت وقف إطلاق النار، وإعادة فتح مضيق هرمز، وتخفيف القيود الاقتصادية، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، فضلاً عن إطلاق مسار تفاوضي جديد لمعالجة الملفات العالقة، وفي مقدمتها البرنامج النووي والبرنامج الصاروخي. وفي المقابل، جددت إيران التزامها بعدم إنتاج سلاح نووي، في حين أرجى الحسم في عدد من القضايا الجوهرية إلى مرحلة المفاوضات النهائية.

وتشير القراءة التحليلية لمجمل بنود الاتفاق إلى أن إيران استطاعت تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية مهمة، تمثلت في تخفيف الضغوط الاقتصادية، وفتح المجال أمام استعادة جزء من قدراتها المالية، وإيجاد فرصة لإعادة تنشيط اقتصادها، فضلاً عن تثبيت بعض المطالب التي عدتها ضرورية لأمنها القومي. وفي المقابل، انصبت المكاسب الأمريكية بصورة رئيسة على احتواء الصراع، ومنع توسعه، وتهيئة مسار تفاوضي يتيح معالجة الملفات الخلافية عبر الوسائل الدبلوماسية بدلاً من استمرار المواجهة العسكرية.

ومع ذلك، فإن هذه النتائج لا تعني أن الطريق نحو تسوية دائمة أصبح ممهداً، إذ لا تزال أمام الاتفاق تحديات معقدة، يأتي في مقدمتها استمرار أزمة انعدام الثقة بين الطرفين، وصعوبة التوصل إلى تفاهات نهائية بشأن البرنامج النووي، والبرنامج الصاروخي، وآليات رفع العقوبات، فضلاً عن تأثير التطورات الإقليمية، ولا سيما في الساحة اللبنانية، في مسار تنفيذ الاتفاق واستمرار العملية التفاوضية. كما تكشف بنود الاتفاق أن عدداً من القضايا الحاسمة لم يُحسم بصورة نهائية، وإنما أرجى إلى جولات تفاوضية لاحقة، وهو ما يجعل مستقبل الاتفاق مرتبطاً بمدى قدرة الطرفين على إدارة خلافاتهما خلال المرحلة الانتقالية، وتجنب أي تطورات قد تؤدي إلى تقويض الثقة المتبادلة أو تعطيل تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. وعليه، يمكن القول إن الاتفاق يمثل تحولاً في أسلوب إدارة الصراع أكثر من كونه حلاً نهائياً له؛ فهو يوفر إطاراً يسمح بخفض مستوى التوتر وفتح قنوات للحوار، لكنه لا يضمن، في حد ذاته، الوصول إلى سلام دائم ما لم يقترن بإرادة سياسية متبادلة لمعالجة جذور الخلاف، والالتزام بتنفيذ التعهدات، وبناء حد أدنى من الثقة بين الطرفين. وفي ضوء ذلك، يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحاً يتمثل في استمرار المفاوضات مع إدخال تعديلات تدريجية على بعض بنود الاتفاق، بما يتوافق مع تطورات المرحلة المقبلة وموازين القوى القائمة. أما نجاح الاتفاق في التحول إلى تسوية شاملة، أو تعثره والعودة إلى التصعيد، فسيظل رهيناً بجملة من العوامل السياسية والإقليمية والدولية التي ستحدد مسار العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال المرحلة القادمة.

وبناءً على ما تقدم، فإن الاتفاق يمثل بداية لمسار سياسي جديد أكثر مما يمثل نهاية للصراع، وستحدد قيمته الحقيقية بقدرته على الانتقال من مجرد تفاهم مؤقت لإدارة الأزمة إلى إطار مستدام يساهم في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الإقليمي، ويؤسس لعلاقات أقل توترًا بين الولايات المتحدة وإيران.

## المصادر

<sup>i</sup> Caitlin Doornbos, Emily Goodin, Ronny Reyes. (2026). "Complete 14-point US-Iran peace deal finally revealed — kicking off 60-day clock to do the hardest work yet", New York Post, Access link: <https://www.msn.com/en-us/news/other/complete-14-point-us-iran-peace-deal-finally-revealed-by-trump-administration-read-text-in-full/ar-AA25TWsr>

<sup>ii</sup> FP Staff. (2026). "U.S.-Iran Memorandum of Understanding: Full Text", Foreign Policy, Access link: <https://foreignpolicy.com/2026/06/17/trump-us-iran-memorandum-of-understanding-mou-deal-read-full-text/>

<sup>iii</sup> FP Explainers. (2026). "Inside Israel's plan to carve out a 'buffer zone' in Lebanon", First Post, Access link: <https://www.firstpost.com/explainers/inside-israels-plan-to-carve-out-a-buffer-zone-in-lebanon-13993579.html>

<sup>iv</sup> Syeda Qandeel Zehra. (2026). "Petrol Price in Pakistan Reduced by Rs74 – Major Relief Announced by Government", Hamari web, Access link: <https://enews.hamariweb.com/pakistan/petrol-price-in-pakistan-reduced-by-rs74-major-relief-announced-by-government/>

<sup>v</sup> Stephen N R. (2026). "China, India, Iraq...: Where Iran's \$100 billion is frozen", Gulf News, Access link: <https://gulfnews.com/world/mena/china-india-iraq-where-irans-100-billion-is-frozen-1.500577717>

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية (CSRS) هي مؤسسة بحثية مستقلة وغير حكومية تأسست في كابل عام 2009. يقوم المركز بتعزيز البحوث الموجهة نحو السياسات عن طريق إجراء بحوث موثوقة وغير منحازة تتعلق بأفغانستان والمنطقة.

التواصل معنا:

البريد الإلكتروني: [info@csrsaf.org](mailto:info@csrsaf.org)

الموقع: [www.csrsaf.org](http://www.csrsaf.org)

رقم الاتصال: +93780618000

